



**بعثة "المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا"
لمتابعة انتخابات مجلس الشورى المصري (المرحلة الأولى)
من 29 يناير إلى 7 فبراير 2012
بيان تمهيدي**

1 - مقدمة

قام المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا، بعد متابعة انتخابات مجلس الشعب (من 29 نوفمبر 2011 إلى 15 يناير 2012)، بناء على دعوة من اللجنة القضائية العليا للانتخابات (SJCE) ووفقاً لالتزام المعهد بالمشاركة في العملية الانتقالية في جمهورية مصر العربية، بتعيين بعثة متابعة الانتخابات وذلك للمرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى في الفترة من 29 يناير حتى 7 فبراير 2012. ويختص هذا البيان بالجولة الأولى التي جرت في 29 و30 يناير وانتخابات الإعادة التي جرت بتاريخ 7 فبراير 2012 ويقدم النتائج والتوصيات الخاصة بها.

تألفت البعثة من عدد 11 شاهد متوسط الأجل و3 شاهد قصير الأجل قادمين من منظمات المجتمع المدني في الكاميرون وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق وجنوب أفريقيا وكينيا وجمهورية جنوب السودان والسنغال وتونس. وقد شهدت البعثة المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى في سبع محافظات وهي: الإسكندرية وأسيوط والقاهرة والمنوفية والفيوم والبحر الأحمر وجنوب سيناء.

ولقد تم الارتكاز كل من الإطار الدستوري والقانوني والتنظيمي لمصر بالإضافة إلى مبادئ إدارة الانتخابات والرصد والمراقبة (PEMMO) وإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات كأساس لتقييم البعثة لانتخابات مجلس الشورى. وبشكل مماثل، فإن تقييم الانتخابات من جانب بعثة EISA يبني على النتائج التي تم التوصل إليها خلال انتخابات مجلس الشعب.

ويعمل فريق شهود EISA على إشراك أصحاب المصالح الانتخابية المختلفة وفرق الشهود الأخرى بشكل مستمر في اجتماعات تشاورية على المستوى الوطني وفي مناطق انتشارها في المحافظات السبع.

في أيام الانتخابات بزيارة ما مجموعه 331 من مراكز الاقتراع وشهدت بعد ذلك عملية فرز بطاقات الاقتراع في مراكز الاقتراع. ويقتصر استنتاج البعثة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى على الفترة المنتهية في 07 فبراير 2012.

2 - النتائج التي توصلت إليها البعثة

توصلت بعثة شهود EISA إلى النتائج والتوصيات التالية بهدف المساهمة في تحسين المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى وغيرها من العمليات الانتخابية المستقبلية في مصر:

■ الفرز في مراكز الاقتراع: لاحظت بعثة شهود EISA في البيان التمهيدي الأول لانتخابات مجلس الشعب (28-29 نوفمبر 2011)، أن مركزية الفرز نتج عنها التحديات اللوجستية والتأخير. وأوصت البعثة بأن يتم النظر في عملية فرز الاصوات على مستوى مراكز الاقتراع لانتخابات مجلس الشورى وذلك لتعزيز الشفافية والكفاءة.

■ مشاركة الناخبين: يجب تشجيع الناخبين المصريين للمشاركة في العملية الانتخابية. لاحظت البعثة اقبال ضعيف جدا خلال المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى. كما لاحظت البعثة أن عدم كفاية توعية الناخبين والحملات الانتخابية المحدودة والمسافات الطويلة إلى مراكز الاقتراع في بعض المناطق ولا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة قد أثرت على نسبة المشاركة. وعلاوة على ذلك؛ فإن المزاج العام في أعقاب مأساة ستاد بورسعيد قد أثر أيضاً على الإقبال في الجولة الأولى لانتخابات الاعادة. إن ضعف اقبال الناخبين قد يكون أيضاً نتيجة إجهاد الناخبين نظراً لطول العملية الانتخابية. وربما أثر الدور "الشرفي" المدرك لمجلس الشورى في انخفاض نسبة المشاركة.

■ دور قوات الأمن: لاحظت البعثة وجود قوات الأمن في كافة مراكز الاقتراع التي قامت بزيارتها. وبالرغم من ذلك؛ فقد شهدت البعثة في بعض الحالات تدخل قوات الأمن في إجراء التصويت والفرز وتولي بعض مسؤوليات موظفي الاقتراع. حتى أن قوات الأمن كانت موجودة داخل مراكز الاقتراع خلال جلسة الفرز على الرغم من المادتين 26 و27 من القانون رقم 73 لعام 1956 بشأن مباشرة الحقوق السياسية والذي يحظر وجود أفراد الأمن في مراكز الاقتراع إلا بإذن من رئيس اللجنة. حيث ينبغي وقف هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك؛ كانت هناك حالات تم فيها طرد شهود EISA أو منعهم من متابعة عملية الاقتراع والفرز وذلك من قبل قوات الأمن. يجب تحديد دور قوات الأمن في السماح للشهود المحليين والدوليين بدخول مراكز الاقتراع والفرز.

■ مشاركة وتمثيل المرأة: تعد مشاركة الإناث من موظفي الاقتراع ووكلاء الأحزاب مشاركة إيجابية في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى. ومع ذلك؛ لاحظت البعثة انخفاض عدد المرشحات في مختلف أنحاء المحافظات في هذه المرحلة، كما هو الحال في انتخابات مجلس الشعب. وقد تلاحظ مرة أخرى قلة عدد النساء في المناصب يمكن كسبها بالقوائم الحزبية.

■ مساهمة وكلاء الأحزاب في شفافية العملية: على الرغم من الحضور المرتفع لوكلاء الأحزاب / المرشحين؛ لاحظت البعثة معرفتهم المحدودة لأدوارهم ومسؤولياتهم. كما لاحظت البعثة أن وكلاء الأحزاب في جميع المراكز لم يكن لديهم نموذج التقرير أو قائمة الفحص التي يمكن من خلالها تقييم العملية.

- مشاركة الشهود المحليين: يلعب الشهود المحليين دوراً حيوياً في ضمان انتخابات ذات مصداقية. وللأسف؛ لاحظت البعثة غياب الشهود المحليين في مراكز الاقتراع التي قامت بزيارتها.
- إمكانية وصول الناخبين المعاقين جسدياً لمراكز الاقتراع: واجه الناخبين المعاقين جسدياً صعوبات في الوصول إلى مراكز ومحطات الاقتراع بسبب عدم وجود ترتيبات لوجستية ومواقع بعض مراكز الاقتراع.
- تخطيط مراكز الاقتراع: لاحظت البعثة باهتمام أن أماكن مراكز الاقتراع كانت صغيرة جداً بالنسبة لعدد موظفي الاقتراع الحاضرين. ويرجع ذلك إلى حقيقة وجود تيارات تصويت عديدة في مكان واحد.
- تسوية بطاقات الاقتراع: لا يزال هناك انعدام يقين بشأن تسوية بطاقات الاقتراع حيث شهدت البعثة تناقض في طرق الفرز من مركز لآخر. وفي بعض الحالات، تم إجراء التسوية قبل الفرز بينما قام القضاة في حالات أخرى بالمضي في فرز الأصوات بدون أي تسوية.
- انخفاض عدد الناخبين: ¹ لاحظت البعثة باهتمام ضعف اقبال الناخبين بنسبة 6,5% للجولة الأولى من انتخابات مجلس الشورى وجولة الإعادة.

3 - توصيات البعثة

بناء على الملاحظات والاستنتاجات؛ قدمت البعثة التوصيات التالية بهدف المساهمة في تحسين العمليات الانتخابية المقبلة في مصر:

❖ الإطار القانوني:

- ينبغي أن يتضمن قرار عملية الفرز أيضاً أحكاماً مفصلة للإعلان عن النتائج. توصي البعثة بأن يتم لصق النتائج في مداخل مراكز الاقتراع بعد فرز الأصوات.
- توصي البعثة بأن يتم تدعيم المادتين 26 و 27 لضمان السماح للأشخاص المصرح بهم فقط بالتواجد في مراكز الاقتراع. وبالإضافة إلى ذلك؛ ينبغي عمل تعديل لتحديد دور واضح لعناصر الجيش والشرطة. وتوصي البعثة بأن تقوم عناصر الجيش والشرطة بالحفاظ على مسافة مناسبة من مراكز الاقتراع وفقاً لأحكام المادة 26 من قانون الانتخابات رقم 73 لعام 1956 بشأن مباشرة الحقوق السياسية.²

¹ جريدة ديلي نيوز إيجيبث 11-12 فبراير 2012

² القانون رقم 73 لسنة 1956 - قانون مباشرة الحقوق السياسية (المعدل بالقوانين أرقام: 235 لسنة 1956، 4 لسنة 1958، 23 لسنة 1972، 76 لسنة 1976 والقرار بقانون رقم 41 لسنة 1979، قانون رقم 46 لسنة 1948، والقرار بقانون رقم: 2 لسنة 1987، 202 لسنة 1990، و 220 لسنة 1994 وقانون رقم 13 لسنة 2000 والقرار بقانون رقم: 167 لسنة 2000، والقانون رقم (173) لسنة 2005 ورقم 18 لسنة 2007 والمرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2011.

- ❖ تثقيف الناخبين: بالنسبة لضعف اقبال الناخبين؛ توصي البعثة بأن تشرع اللجنة العليا للانتخابات في برنامج شامل لتثقيف الناخبين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء البلاد.
- ❖ إجهاد الناخبين: توصي البعثة بأن تجرى الانتخابات في وقت واحد في مختلف أنحاء البلاد لتجنب عدم مبالاة الناخبين. وعلى المدى الطويل؛ ينبغي أن تتضمن الإصلاحات الانتخابية النظر في توسيع مجموعة المواطنين من ذوي السمعة الحسنة الذين يمكن أن يساعدوا في عمليات الاقتراع. حيث أن ذلك من شأنه السماح بزيادة عدد مراكز الاقتراع مع توفير عدد كاف من الموظفين للتمكن من إجراء الانتخابات في نفس الوقت في جميع أنحاء البلاد.
- ❖ استراتيجية الاتصال: توصي البعثة بأن تقوم اللجنة الوطنية للانتخابات بتحسين استراتيجية الاتصالات لرفع مستوى وعي الناخبين بالإجراءات والعمليات الانتخابية بحيث يتم إعلام الناخبين بشكل أفضل عن الانتخابات الجارية.
- ❖ التسوية خلال عملية الفرز: توصي البعثة بشدة بأن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بتدريب موظفي الفرز على إجراءات الفرز من أجل دقة النتائج والاتساق في تطبيق هذه الإجراءات.
- ❖ تمثيل الجنسين: توصي البعثة بأن يتم تعديل القانون الانتخابي لتوفير قدر أكبر من تمثيل المرأة.

4 - الاستنتاج ومقترحات التقدم

بناء على النتائج التي تم توصل إليها والإطار القانوني ومبادئ إدارة الانتخابات والرصد والمراقبة (PEMMO) والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات؛ خلصت بعثة شهود EISA إلى أنه تم إجراء المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى على النحو الذي يسمح بحرية التعبير عن اختيار الشعب بجمهورية مصر العربية. وثققت البعثة من أنه سيجرى الاعلان عن النتائج بطريقة سلمية لضمان أن تعكس النتيجة النهائية للمرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى اختيار الناخبين المصريين. وسوف يقوم "المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا" بإصدار تقرير نهائي شامل عن الانتخابات التشريعية بعد انتهاء انتخابات مجلس الشورى.

تعرب بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا عن امتنانها العميق لشعب جمهورية مصر العربية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة. كما تشكر البعثة كل من وزارة الشؤون الخارجية واللجنة القضائية العليا للانتخابات لقيامهم بمساعدة بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا منذ بداية الانتخابات البرلمانية.

نبذة عن "المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا"

تشكل في 1996، أنشأ المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا (EISA) نفسه كلاعب رئيسي في مجال الانتخابات والديمقراطية في أفريقيا. وقد تطور المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا من كونه عبارة عن منظمات غير حكومية لاجراء انتخابات جنوب أفريقيا إلى منظمة أكثر تنوعا تعمل في جميع أنحاء القارة مع شركاء وطنيين وإقليميين وعموم الأفارقة وشركاء عالميين. لا يقتصر عمل المعهد على الانتخابات ولكنه يشمل أيضا على المجالات الأخرى من الديمقراطية والحكم مثل تطوير الأحزاب السياسية وإدارة النزاعات، وتعزيز التشريعات، والآلية الإفريقية لمراجعة النظراء والحكم المحلي واللامركزية. يقع مقر المعهد في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)، ولديه مكاتب ميدانية حالية وسابقة في دول مثل أنغولا وبوروندي وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ومدغشقر وموزمبيق والسودان، ويعكس ذلك ولايته الجغرافية الواسعة.

تقيم البعثة بفندق نوفوتيل البرج، الزمالك، القاهرة. لمزيد من المعلومات عن البعثة، يرجى الاتصال بالسيد / جستين دوا (المدير الميداني) على الرقم 01014587159 (02) أو البريد الإلكتروني: Justin@eisa.org.za